مجلة العلوم الإنسانية
ISSN 1112-9255
العدد السادس ديسمبر 2016

OEB Univ. Publish. Co.

محددات الجباية البترولية في الجزائر

- دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980- 2014-

Determinants of tax petroleum levy in Algeria
- Econometric and analytical study during the period 2014- 1980

أ. عبد الحميد قجاتي / د. عبد الوحيد صرارمة ، جامعة أم البواقي، الجزائر

تاريخ التسليم:(2016/01/13)، تاريخ القبول:(2016/07/04)

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المحددات الرئيسية لإيرادات الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014 خصوصا في ظل التقلبات التي تشهدها هذه الأخيرة من حين لآخر، وقد توصلت الدراسة إلى نموذج قياسي يثبت أن كل من أسعار النفط، سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي وصادرات المحروقات من أهم العوامل وأكثرها تأثيرا على إيرادات الجباية البترولية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الجباية البترولية، سعر البترول، سعر الصرف، صادرات المحروقات.

Abstract:

The aim of this study to identify the key determinants of the tax revenues of oil in Algeria during the period 1980-2014, especially in light of the fluctuations in the recent period, the study reached a record model proves that all of the oil prices, the dinar to the US dollar and fuel exports is one of the important factors and the most impact on the tax revenues of oil in Algeria.

Key words: tax revenues of oil, oil price, exchange rate, fuel exports**.**

مقدمة:

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على الثروة البترولية اعتمادا كبيرا خلال مسيرتها التنموية، وذلك باستخدام إيراداتها النفطية لتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية، حيث شهدت السياسة الطاقوية في الجزائر منذ الاستقلال عدة مراحل بدءا من القانون البترولي الصحراوي إلى قانون المحروقات 86-14 مرورا بتأميم المحروقات سنة 1971، ووصولا إلى قانون المحروقات الحالي 07/05 الصادر سنة 2005 والمعدل سنتي 2006 و 2013، واتخذت الجباية البترولية حيزا هاما ضمن هذه السياسة، باعتبارها المساهم الأول في الإيرادات الكلية للميزانية والدور الكبير الذي تلعبه في تمويل البرامج التنموية في الاقتصاد الوطني وتحسين التوازنات الاجتماعية.

وتعاني الجزائر اليوم من أزمة خانقة في ظل تراجع إيراداتها من الجباية النفطية بسبب ما يحدث من تغيرات وتقلبات في السوق النفطية الدولية، الأمر الذي أدى بالحكومة إلى اتخاذ إجراءات وقرارات سريعة تعمل على الحد من الاستنزاف المتواصل لإيرادات الجباية النفطية وا ٍحلال موارد جديدة.

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن الجباية البترولية في الجزائر تحتل مكانة هامة في الاقتصاد الوطني، وأداة فعالة بيد الحكومة في مواجهة تحديات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، ولكن لتقلبات التي تعرفها هذه الأخيرة تجعلنا نتساءل حول المتغيرات التي تتحكم في إيرادات الجباية البترولية، ولهذا نصوغ الإشكالية التالية:

ما هي المحددات الرئيسية لتدفق إيرادات الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014؟

فرضية الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة نضع الفرضية الرئيسية التالية:

- يعد سعر البترول المحدد الرئيسي لإيرادات الجباية البترولية في الجزائر؛
- ان تخفيض قيمة الدينار الجزائري تعمل على تضخيم قيمة إيرادات الجباية البترولية؛
- كلما زادت حصيلة صادرات المحروقات في الجزائر تقابلها زيادة في إيرادات الجباية البترولية.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في الدور الذي تلعبه الجباية البترولية في الاقتصاد الوطني، وباعتبارها إيراد حكومي خاضع لمتغيرات خارجية، من هنا تأتي أهمية الدراسة لتحديد المتغيرات الرئيسية المحددة لإيرادات الجباية البترولية.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز مكونات المحاسبية للجباية البترولية في الجزائر.
- بناء نموذج قياسي يبرز لنا المحددات الرئيسية لإيرادات الجباية البترولية في الجزائر.

منهج الدراسة: سعيا منا بلوغ أهداف الدراسة، اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي حيث تناولنا الإطار القانوني لمكونات الجباية البترولية في ظل قانون المحروقات الحالي 07/05،

وحاولنا تحديد العوامل الرئيسية للجباية البترولية، وذلك بالاعتماد على تحليل الجداول الإحصائية وكذا استخدام أساليب القياس الاقتصادي.

تقسيمات الدراسة: للإلمام الجيد بموضوع الدراسة وللإجابة على الإشكالية الرئيسية، ارتأينا تقسيم دراستنا إلى ثلاث محاور كالآتي:

المحور الأول: الإطار القانوني لمكونات الجباية البترولية في الجزائر؛

المحور الثاني: دراسة تحليلية لمحددات الجباية البترولية في الجزائر؛

المحور الثالث: دراسة قياسية لمحددات الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014.5-

المحور الأول: الإطار القانوني لمكونات الجباية البترولية في الجزائر

يتمثل النظام الجبائي المطبق على نشاطات البحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بواسطة الأنابيب، وتكريرها وتخزين وتوزيع المنتجات البترولية وكذا الهياكل والمنشئات التي تسمح بممارسة هذه النشاطات وذلك حسب قانون المحروقات الجديد 05-07 الصادر في 28 جويلية 2005 في: **(Journal officiel, 2005, p24)**

1- **الرسم المساحي:** وهو رسم سنوي يطبق على كل شركة عقدت اتفاقية مع ALNAFT ، والتي سمحت لها هذه الأخيرة بممارسة نشاطها في البحث والاستغلال في مساحة أو رقعة معينة، هذا الرسم يعد تصاعديا حسب الزمن ويحسب بالدينار/كلم2 حسب ثلاث معطيات: المساحة المستغلة، نوعية المنطقة والمدة الزمنية، وتهدف الدولة من خلال هذا الرسم إلى تشجيع النشاطات المذكورة في المناطق الصعبة، وتدخل حيز التحصيل ابتداء من تاريخ إمضاء عقود البحث والاستغلال وتدفع سنويا.**(الجدول رقم1)**

ويتم تحيين هذه المبالغ حسب متوسط سعر الصرف عند بيع دولار الولايات المتحدة الأمريكية بالدينار للشهر لكل تسديد ينشره بنك الجزائر، ويقسم على ثمانين (80) ويضرب في مبلغ الرسم.

2- **الإتاوة:** هي عبارة عن نسبة من الإنتاج وتدفع من طرف الشركة لفائدة الدولة، ويحسب الوعاء الضريبي للإتاوة بالكمية المستخرجة من المحروقات مضروبة في المعدل الشهري للسعر الأساسي.

بالنسبة للبترول والغاز الطبيعي المميع والبوتان والبروبان المنتجة في الجزائر تحسب بسعر FOB وكذلك المكثفات، أما فيما يخص المحروقات السائلة والمنتجات البترولية الموجهة للسوق الوطنية، فيحسب بالسعر المعمول به والخاص بالسنة الجارية، أما الغاز وعقود بيع الغاز للتصدير فتحسب بالسعر المتفق عليه في العقد، إذا كان هذا السعر يساوي أو أكبر من السعر المرجعي مباشرة، وتحسم الإتاوة في حساب كل من الرسم على الدخل البترولي والضريبة التكميلية على النتائج، تحسب الإتاوة بتطبيق سلم تصاعدي حسب أقساط الإنتاج المتفق عليه في العقد، كما هو مبين في **الجدول رقم2**.

ويتم دفع الإتاوة شهريا للوكالة الوطنية لتثمين المحروقات قبل اليوم العاشر من الشهر الموالي لشهر الإنتاج، وفي حال حدوث تأخير في الدفع تضاف على المبالغ المستحقة نسبة 1 في الألف (1‰) مقابل كل يوم تأخير.

2- الرسم على الدخل البترولي: يطبق هذا الرسم على الدخل البترولي للمؤسسات البترولية، والذي يساوي قيمة الإنتاج السنوي من المحروقات بكل مساحة مستغلة تأخذ لحساب الإتاوة، وتحسم في حساب الرسم على الدخل البترولي مصاريف النقل بالأنابيب بالنسبة للغاز المباع على شكل غاز مميع والغاز البترولي المميع على شكل بوتان وبروبان، وهناك كلفة إضافية تحسم كذلك، كما تحسم مبالغ الإتاوة والأقساط السنوية المخصصة لاستثمارات التطوير حسب قواعد UPLIFT والمفسرة في المادة 87 من قانون 05-07، ويحسب الرسم على الدخل البترولي بتطبيق المعدلات المدرجة في **الجدول رقم 3.**

- فيما يخص الإنتاج (PV) المطبق أقل أو يساوي السقف الأول (S1) الرسم على الدخل البترولي يحسب باستعمال المعدل الخاص بالمستوى الأول أي 30%؛

- فيما يخص الإنتاج (PV) المطبق أقل أو يساوي السقف الثاني (S2) الرسم على الدخل البترولي يحسب باستعمال المعدل الخاص بالمستوى الثاني أي 70%؛

-أما فيما يخص الإنتاج (PV) المطبق أكبر من يساوي السقف الأول(S1) وأقل أو يساوي السقف الثاني (S2)يحسب الرسم على الدخل البترولي بتطبيق المعادلة الموضحة في الجدول أعلاه، والخاصة بالمستوى المتوسط.

وتحسب القيمة المتراكمة للإنتاج في الجدول كما يلي:

القيمة المتراكمة= القيمة السقف ×(السابق للشهر المتوسط الصرف سعر)/70

ويدفع الرسم على الدخل البترولي على شكل 12 دفعة تسدد مؤقتا قبل 25 من الشهر الموالي، وفي حال حدوث تأخير في الدفع تضاف إلى المبالغ المستحقة واحد في الألف (1 ‰)، على كل يوم تأخير.

3- **الضريبة التكميلية على النتائج:** وهي ضريبة تمس الربح المحقق من طرف كل شخص مشارك في عقد البحث أو التنقيب و/أو الاستغلال، محسوبة حسب نسبة الضريبة على أرباح الشركات IBS حسب الآجال والشروط المعمول بها عند الدفع، وذلك حسب المادة 88 من قانون المحروقات 05-07. وتقدر الضريبة على النتائج بـ 30% بعدما كانت تقدر 25% (نسبة IBS)، حيث تم رفع هذا المعدل بعد صدور أمر رقم 06-10 الصادر سنة 2006 الذي عدل قانون 05-07.وتدفع الضريبة التكميلية على النتائج خلال أجل أقصاه يوم انقضاء المدة المحددة لتسليم التصريح السنوي لنتائج السنة المالية، وفي حالة تأخر في الدفع، تضاف إلى المبالغ المدفوعة نسبة واحد في الألف (1‰) مقابل كل يوم تأخير.

4- **ضرائب ورسوم أخرى:** يخضع المستثمرون في قطاع المحروقات إلى ضرائب ورسوم تتمثل في: **(Journal officiel, 2005, p17-p21)**

أ- **رسم على حرق الغاز:** يمنع حرق الغاز، غير أنه يمكن لـ ALNAFT أن تمنح بصفة استثنائية ولمدة محددة لا تتجاوز 90 يوما رخصة حرق الغاز بطلب من المتعامل فيتعين عليه للاستفادة من هذا الاستثناء أن يسدد للخزينة العمومية رسما خاصا قابل للحسم قدره 8000 دج لكل متر مكعب.

ب- **رسم خاص بالمياه:** في حالة ما إذا كان مخطط التطوير المقترح من طرف المتعامل والمعتمد من ALNAFT ينص على استعمال المياه الصالحة للشرب أو المياه المخصصة للسقي لضمان استرجاع المدعم، فانه يتعين على المتعامل ان يسدد رسما خاصا حتى يكون مطابقا للتنظيم المعمول به، وتقدر قيمة الرسم بـ 80 دج لكل متر مكعب ويدفع سنويا للخزينة العمومية.

ج- **حق خاص بتحويل الحقوق والالتزامات:** يخضع كل تحويل إلى دفع حق إلى الخزينة العمومية من الشخص أو الأشخاص المتنازلين، تقدر نسبته بـ 1% من قيمة الصفقة.

د- **الرسم الخاص بالحصول على قرض بخصوص الاحتباسات الحرارية:** يدفع هذا الرسم على كل استعمال أو تحويل أو تنازل عن قرض بخصوص انبعاثات الغازات الاحتباسية.

كما تخضع الشركات البترولية إلى بعض الضرائب والرسوم المنصوص عليها في قوانين الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. وعرفت الجباية البترولية في الجزائر تعديلا وسم بالأمر 10/06، والذي نص على: يمكن تخفيض الضريبة التكميلية على الناتج من 30% إلى 15% في حالة المشاركة في نشاطات توزيع الكهرباء والغاز.(Journal officiel, 2006, p 10)

كما طبق رسم جديد على الأرباح الاستثنائية TPE التي يحققها الشركاء الأجانب، وذلك فيما يخص عقود الشراكة المبرمة بين سونطراك وشريك أجنبي أو أكثر في إطار قانون 14/86، وذلك عندما يكون الوسط العددي لأسعار بترول برنت يتجاوز30 دولار للبرميل الواحد، ويطبق هذا الرسم من أول أوت 2006، تبلغ نسبة هذا الرسم على إنتاج الأجانب 5% كحد أدنى و 50% كحد أقصى. (KPMG, 2007, p 78-79)

ونظرا للتطورات التي تعرفها السوق النفطية في الآونة الأخيرة، خاصة التوجهات العالمية نحو استغلال الطاقات الأحفورية غير التقليدية (نفط/غاز صخري)، وبعد نشر وكالة الطاقة الأمريكية خارطة احتياطات هذا المورد في العالم، والذي أبان احتياطات الجزائر للغاز الصخري، والتي احتلت بها المرتبة الثالثة بعد الصين والأرجنتين، وبعد مد وجزر بين الحكومة والمجتمع المدني في استغلال هذه الطاقة، تم إصدار قانون محروقات جديد يعدل ويتمم القانون السابق 07/05، ويتمثل النظام الجبائي المطبق على نشاطات البحث واستغلال المحروقات غير التقليدية فيما يأتي: **(Journal officiel, 2013, p 19- p 22)**

أ- **الرسم المساحي:** يحسب الرسم المساحي المتعلق بمساحات البحث عن المحروقات غير التقليدية واستغلالها كما هو موضح في الجدول رقم4.

ب- **الإتاوة:** وتحسب بنفس طريقة حساب إتاوة المحروقات التقليدية حسب قانون المحروقات 05-07، أما كميات المحروقات غير التقليدية المستخرجة من مساحات الاستغلال أو المحروقات المستخرجة من مساحة الاستغلال من نوع الحالة 3 والمحددة في المادة 87، تكون نسبة الإتاوة المطبقة على مجموع الإنتاج هي 5%.

ج- **الرسم على الدخل البترولي:** لحساب الرسم على الدخل البترولي بالنسبة للمحروقات غير التقليدية يتم حساب المعاملين ر1 و ر2 حسب المادة 87 من قانون 13-01.

ويتم حساب الرسم على الدخل البترولي TRP كما يلي:

إذا كان المعامل ر1 أقل أو يساوي 1، تكون نسبة الرسم على الدخل البترولي تساوي 10% ؛

إذا كان المعامل ر1 أكبر من 1 والمعامل ر2 أقل من 1، تكون نسبة TRP تساوي 10% + 30% ر2؛إذا كان المعامل ر2 يساوي أو أكبر من 1، تكون نسبة TRP تساوي 40%.

د- **الضريبة التكميلية على الناتج** : يخضع المتعاقد إلى ضريبة تكميلية على الناتج بنسبة 19% في الحالة 1 والحالة 3 المذكورة في المادة 87، وتطبق هذه النسبة طالما كان المعامل ر2 المحدد في المادة 87 أقل من 01، وعندما يكون المعامل ر2 يساوي أو يفوق 1 تكون نسبة الضريبة التكميلية على النتائج المطبقة 80%.

المحور الثاني: دراسة تحليلية لمحددات الجباية البترولية في الجزائر

تلعب الجباية البترولية في الجزائر دورا مركزيا وهاما في الاقتصاد الوطني، من خلال تغذية الإيرادات العامة للميزانية وتغطية نفقاتها وكذا تمويل الادخار الحكومي للقيام بالاستثمارات العمومية اللازمة لتلك الفترة، إلا ان إيرادات الجباية البترولية غالبا ما تعرف تقلبات من حين لآخر سواء بالارتفاع وبالانخفاض، وذلك لارتباطها بمتغيرات خارجية خاصة السوق الدولية للنفط، فارتباط الجباية البترولية بهذه الأخيرة حسب رأينا يتم عن طريق أسعار البترول، سعر الصرف الدينار مقابل الدولار وصادرات المحروقات.

1- **أثر تقلبات أسعار البترول على إيرادات الجباية البترولية:** إن ارتباط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي وبالخصوص الإيرادات العامة للميزانية (الجباية النفطية) عن طريق قطاع المحروقات، والذي أصبح تحكمه اليوم أكثر من أي وقت مضى متغيرات خارجية متعلقة بالسوق النفطية لعل أهمها أسعار النفط، وهو ما سنوضحه من خلال تطور أسعار النفط وا يرادات الجباية البترولية خلال الفترة 1980-2014.**(الشكل رقم 01)**.

من خلال الشكل رقم 01 نلاحظ أن تغيرات إيرادات الجباية البترولية تتزامن مع تغيرات أسعار البترول، حيث نجد مثلا انخفاض أسعار البترول سنة 1986 إلى 14.9 دولار للبرميل أي انخفاض قدره 49.5%، وفي نفس السنة انخفضت الجباية البترولية بنسبة 54.7%، ونجد كذلك الانخفاض الذي عرفته أسعار البترول أسعار النفط سنة 1998 والذي قدر بـ 33.63%، والذي خلف انخفاضا بنفس النسبة تقريبا في إيرادات الجباية البترولية بـ 32.97%، أما الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط في الأسواق الدولية للنفط سنة 2008 والذي قدر بـ 32.54%، الأمر الذي انعكس على ارتفاع إيرادات الجباية البترولية بـ 65.99%، أما بعد هذه السنة والتي شهدت فيها السوق النفطية اضطرابات نظرا لأسباب تم ذكرها سابقا والتي أدت إلى انخفاضها بـ 36.99% والتي كان لها الأثر البليغ على إيرادات الدولة من الجباية البترولية بمقدار 41.85%، وبعد تعافي السوق الدولية للنفط بعد الأزمة المالية العالمية، تحركت أسعار النفط نحو الارتفاع، أين بلغ سنة 2012 سعر البترول الجزائري 112.92 دولار للبرميل بارتفاع نسبته 80% مقارنة بسنة 2009، أما إيرادات الجباية البترولية فقد عرفت هي الأخرى ارتفاع قدر بـ 74.18%.

وفيما يخص الأزمة النفطية الأخيرة (2015) والتي بدت بوادرها منذ شهر جوان 2014، أين عرفت أسعار النفط انخفاضات متتالية، وبلغ حينها سعر البترول الجزائري 99.68 دولار للبرميل سنة 2014 (متوسط سنوي) بتراجع 8.86%، في حين تراجعت الجباية البترولية بمقدار 7.82%، وسيكون التراجع كبيرا جدا سنة 2015 نظرا للتراجع الرهيب الذي شهدته أسعار البترول في ذات السنة، والذي بلغ حدود 36 دولار للبرميل في شهر ديسمبر 2015. **(OPEC, 2015, p 7)**

إن تراجع أسعار البترول اليوم خاصة إذا ما قلنا أنها تحت عتبة السعر المرجعي للميزانية (37دولار للبرميل)، الأمر الذي سيكونله الأثر جد سلبي على الإيرادات العامة وا يرادات الجباية البترولية خاصة والسياسة المالية عموما، وهو ما تم استنتاجه من خلال قانون المالية 2016 **(Journal officiel, 2015, p 28)**، أين عرفت فيها نفقات التجهيز انخفاضا قدر بـ 18%، وهي نفقات استثمارية لها أثر مهم على الناتج الداخلي الخام، ضف إلى ذلك الضرائب والرسوم المفروضة على غرار مواد الوقود والغاز والكهرباء، والتي تهدف من خلالها الدولة تغطية انخفاض إيراداتها من الجباية البترولية، الأمر الذي سينعكس سلبا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد في ظل عدم وجود نظرة استشرافية وا ستراتيجية طويلة المدى كانت تجنب الدولة من هذه الصدمات وبالأخص الصدمات النفطية نظرا لتبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات.

إن سبب ارتباط إيرادات الجباية البترولية بأسعار البترول هو كونها مؤسسة على القاعدة الجبائية، فكلما توسعت هذه القاعدة ارتفعت إيرادات الجباية البترولية والعكس صحيح، فهي تعتمد في حساباتها

على المعدلات المطبقة والكميات المستخرجة والمنتجة من النفط وعلى سعر البترول، وهذا حسب نوعية الضريبة المفروضة على غرار الإتاوة والضريبة على النتائج.

2-أثر تغيرات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدو لار الأمريكي على الجباية البترولية في الجزائر

إن إدراج الجباية البترولية في الميزانية العامة للدولة بالدينار الجزائري ليس بالضرورة أنها تحصل بالدينار، بل معظم الإيرادات تحصل بالدولار الأمريكي ثم تتم عملية التحويل، ونستدل بذلك من خلال عنصرين هما: تسعير المادة أو السلعة النفطية بالدولار الأمريكي، بالإضافة إلى أن المكونات الأساسية للجباية البترولية (الإتاوة، الرسم على الدخل البترولي، الضريبة على النتائج) والتي تحسب على أساس سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة معينة، ومن خلال الشكل الموالي نقوم بتحليل العلاقة بين سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والجباية البترولية في الجزائر.**(الشكل رقم 02)**.

نحلل الشكل رقم 02 من خلال تقسيمه إلى فترات، حيث نجد:

الفترة 1980-1989: تعتبر سنوات الثمانينيات آخر مرحلة للنظام الاشتراكي في الجزائر، حيث عرفت هذه السنوات العديد من الأحداث لعل أبرزها الأزمة النفطية سنة 1986 وأثرها على الاقتصاد الوطني، وكذا العجز الكبير الذي عرفته ميزانية الدولة خاصة في ظل تراجع الجباية النفطية، في ظل هذه الفترة عرف سعر الصرف الدينار الجزائري عدة تغيرات، فقبل سنة 1986 قامت الجزائر ابتداء من جانفي 1974 بتثبيت عملتها على أساس سلة تتكون من 14 عملة مختارة حسب أهمية شركائها التجاريين، وعلى أساس معاملات ترجيح مرتبطة بالواردات، ومنذ سنة 1987 عرف سعر الصرف مرحلة جديدة وهي التسيير الديناميكي للدينار، وذلك عن طريق الانزلاق التدريجي أولا وهو إجراء يستهدف خفض قيمة الدينار الجزائري بطريقة تدريجية ومراقبة، تم العمل به طيلة الفترة الممتدة من نهاية 1987 إلى غاية بداية 1991 (**نعمان سعدي،2011، ص239**)، فهذه التغيرات كان لها أثر مهم على إيرادات الجباية البترولية في الجزائر، حيث نلاحظ أن معدلات نمو الجباية البترولية (1)**[هي إيرادات الجباية البترولية المقومة بالدينار الجزائري والمحصلة فعلا]** تفوق معدلات نمو الجباية البترولية (2) **[وهي إيرادات الجباية البترولية المقومة بالدولار الأمريكي، وذلك عند احتساب سعر صرف الدينار/ الدولار الأمريكي في نهاية الفترة]** بنسب ذات فارق كبير، حيث نجد سنة 1981 مثلا بلوغ معدل نمو الجباية البترولية (1) 35.28% وهو اكبر من معدل نمو الجباية البترولية (2) والذي قدر بـ 20.22%، نفس الشيء كذلك سنة 1989 أين فاق معدل نمو الجباية البترولية (1) بأكثر من 90% معدل نمو الجباية البترولية (2)، وحتى في حالة الانخفاض كذلك، أين انخفضت الجباية البترولية (1) بمعدل 18.26% في حين بلغ معدل انخفاض الجباية البترولية (2) معدل 23.4% سنة 1982، وسنة 1983

بلغ معدل الانخفاض للجباية البترولية (1) 9.04% في وقت بلغ معدل الانخفاض 12.84% بالنسبة للجباية البترولية (2).

الفترة 1990-1999: تعد هذه الفترة بداية دخول الاقتصاد الجزائري في مرحلة انتقالية من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق، والتي أبدى فيها الاقتصاد الوطني ضعفا أدى به للاستدانة من الخارج، ففي ظل برنامج التعديل الهيكلي (1994) أصبح نظام الصرف في الجزائر نظاما سعر صرف مرن (نظام جلسات التسعير)، وشهد الدينار الجزائري تخفيض قدره 40% وتحديدا سنة 1994، ومن خلال هذه التخفيضات والتي كان لها أثر هي الأخرى على الجباية البترولية، أين نمت الجباية البترولية (1) بنسبة 51.29% سنة 1995، في حين بلغت الجباية البترولية(2) معدل نمو قدره 12% فقط، وعرف سعر الصرف تغيرا سنة 1996 قدره 35.87% الأمر الذي انعكس على إيرادات الجباية البترولية (2) والتي بلغت معدل نمو 47.96% في حين شهدت الجباية البترولية (2) معدل نمو 28.36%، وشهدت سنة 1999 نفس التغيرات، أما في حالة الانخفاض فنجد أن انخفاض الجباية البترولية (2) أكبر من انخفاض الجباية البترولية(1)، ففي سنة 1993 بلغ معدل الانخفاض 8.09% بالنسبة للجباية البترولية (1)، في حين بلغ معدل الانخفاض 14.20% بالنسبة للجباية البترولية(2)، ونجد نفس الظاهرة سنة 1998، والتي بلغ معدل الانخفاض الجباية البترولية (1) 32.97%، في وقت بلغ معدل انخفاض الجباية البترولية(2) 34.15%.

الفترة 2000- 2014: خلال هذه الفترة وفي ظل المنافسة التي يواجهها الدولار الأمريكي مع العملة الجديدة للاتحاد الأوروبي (الأورو)، والأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) وكذا الأزمات النفطية 2001، 2009، 2015(العلاقة العكسية بين أسعار النفط والدولار الأمريكي)، عرف سعر الصرف الدينار الجزائري تباينا بين الانخفاض والاستقرار النسبي أحيانا، وضمن هذه التغيرات التي كان تأثيرها على الجباية البترولية واضحا، فمع بداية الفترة (2000) نجد أن معدل نمو الجباية البترولية (1) قد بلغ 109.46% في حين بلغ معدل نمو الجباية البترولية (2) 82.65% فقط، ونفس الأمر ينطبق على سنة 2012 والتي بلغ معدل نمو الجباية البترولية(1) 43.77% وهي نسبة كبيرة مقارنة مع معدل نمو الجباية البترولية (2) والذي بلغ 2.36%، أما في حالات تراجع إيرادات الجباية البترولية، نجد أن انخفاض الجباية البترولية (1) أقل من انخفاض الجباية البترولية (2)، وهو ما تثبته السنوات (2001، 2009، 2013، 2014)، فعلى سبيل المثال بلغ انخفاض الجباية البترولية (1) 7.82% سنة 2014، في حين بلغ ذات المعدل بالنسبة للجباية البترولية (2) 18.1%، كما أن هناك بعض السنوات عرفت فيها معدلات النمو استقرارا سواء ارتفاعا أو انخفاضا بالنسبة للجباية البترولية المقومة بالدينار أو بالدولار الأمريكي.

إن سعر صرف الدينار الجزائري لا يعبر عن قيمته الحقيقية وذلك منذ فترة (1994)، لكن تدخل بنك الجزائر في إدارة سوق الصرف بعيدا عن أساسيات السوق النقدية جعل من سعر صرف الدينار سعر إداريا وليس معوما وسعرا فوق قيمته الحقيقية، فالتدهور في قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي يعمل على تضخيم حجم الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية أكثر من قيمتها الحقيقية، بالأخص في حال تراجع إيرادات الجباية البترولية وذلك لتعويض خسارة الميزانية.

3- أثر تطورات صادرات المحروقات على الجباية البترولية في الجزائر

إن من بين المتغيرات التي نحكم عليها بتبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات هي الصادرات النفطية، حيث تساهم هذه الأخيرة بنسب تفوق 96% في إجمالي الصادرات الوطنية، وترتبط الصادرات النفطية بالجباية البترولية من خلال ضرائب هذه الأخيرة، خاصة الإتاوة، الرسم على الدخل البترولي والضريبة التكميلية على النتائج، ومن خلال الشكل الموالي نوضح العلاقة بين الصادرات النفطية والجباية البترولية. **(الشكل رقم 03)**

تشهد صادرات المحروقات الجزائرية من حين لآخر تقلبات وتغيرات، وذلك لارتباطها ببعض المحددات يعد السعر النفطي الأبرز فيها، بالإضافة إلى التطور التكنولوجي في عمليات الصناعة النفطية من استكشاف وتنقيب وتكرير، وكذا التشريعات القانونية التي تحكم قطاع المحروقات وبالأخص موضوع الشراكة الأجنبية، باعتبار أن قطاع النفط في الجزائر هو الركيزة التي تجلب العملة الصعبة للدولة، ومنذ استقلال الجزائر إلى يومنا هذا شهد قطاع المحروقات قانونين فقط (بغض النظر عن القانون البترولي الصحراوي، والأوامر التي طبقت بعد التأميم)، وهما قانون 86-14 الصادر سنة 1986 والمعدل سنة 1991، والقانون 07/05 الصادر سنة 2005 والمعدل سنة 2006 و 2013، فتأثير هذه التشريعات القانونية يكون على مستوى عقود الشراكة أو النظام الجبائي المطبق على الصناعة النفطية (الجباية البترولية)، حيث نلاحظ أن سنة 1991 ارتفع صادرات المحروقات في الجزائر بنسبة 91.23%، ويرجع سبب ارتفاع هذه النسبة إلى قانون المحروقات 91-21 المعدل لقانون 86-14 وذلك بفتح مجال الشراكة في الحقول الغازية التي كانت تنفرد بها سوناطراك لوحدها ضف إلى التخفيضات الجبائية والتي وصلت إلى 10% بالنسبة للإتاوة و42% للضريبة البترولية المباشرة، ففي ذات السنة انتعشت الجباية البترولية وقدر معدل نموها بـ 111.94%، كما شهدت صادرات المحروقات مع بداية الألفية الجديدة ارتفاعا متتاليا بسبب تحسن أسعار النفط، والتي انعكست على قيمتها حيث بلغ نمو ها بـ 98.69% سنة 2000، في حين عرفت الجباية البترولية هي الأخرى انتعاشا كبيرا والتي بلغ معدل نموها 106.22% سنة 2000، وقد عرفت هذه الفترة قانون جديد للمحروقات تحت رقم 07/05 الصادر في جويلية 2005 والمعدل سنة 2006، والذي أضاف تركيبة جديدة للجباية البترولية، وذلك بتوسعة الوعاء الجبائي عن طريق إضافة رسوم وضرائب جديدة على غرار الرسم المساحي والرسم على

الدخل البترولي، وهو الأمر الذي زاد من نمو إيرادات الجباية البترولية لتتناسب مع زيادة أسعار البترول وا ٍنتاج وتصدير المحروقات، فمثلا سنة 2006 ارتفعت صادرات المحروقات بنسبة 16.11% والتي قابلها ارتفاع في إيرادات الجباية البترولية بنسبة 19.67%، إلا انه في سنة 2007 انتعشت الصادرات قليلا فقط حيث بلغ نموها بـ 5.8% في حين شهدت الجباية البترولية في ذات السنة انخفاضا بـ 11.13% وذلك بسبب عدم إمضاء عقود جديدة في مجال التنقيب والاستكشاف في إطار القانون الجديد إلى في جويلية 2008أين تمت أول مناقصة وا ٍمضاء 4 عقود للاستكشاف والتنقيب **(وزارة الطاقة، 2009، ص 12)**، أما فيما يخص الانخفاضات التي شهدتها الصادرات الجزائرية للمحروقات فلها هي الأخرى نفس الأسباب السابقة، حيث شهدت هذه الأخيرة انخفاضا سنة 1986 بنسبة 46.28% بسبب تراجع أسعار النفط في تلك السنة، وعدم توفر سوناطراك آنذاك على التقنيات وتكنولوجيا الصناعة النفطية في ظل عدم وجود شركاء أجانب، حيث بدأت الشراكة في مجال التنقيب على النفط (عقود تقاسم الإنتاج) بعد قانون 86-14 والذي صدر في أوت 1986 أي بعد الأزمة النفطية العكسية، حيث قابل هذا التراجع في الصادرات انخفاضا في إيرادات الجباية البترولية بنسبة 54.17%، وكذلك انخفضت صادرات المحروقات بنسبة 3.96% و 25.71% سنتي 1993 و1998 على التوالي ، وفي ذات السنتين انخفضت الجباية البترولية بنسبة 8.09% و32.37%، كما شهدت سنة 2009 انخفاضا في قيمة الصادرات بنسبة 34.20% بسبب الأزمة المالية العالمية وكذا قرار التخفيض في حصة الإنتاج من قبل منظمة الأوبك بسبب تدني أسعار البترول **(وزارة الطاقة، 2009، ص 71)**، والتي كان تأثيرها على إيرادات الجباية البترولية بالانخفاض قدر بـ 41.86%، أما انخفاض قيمة الصادرات من المحروقات سنة 2013 والذي مرده إلى توقف الإنتاج وتسويقه خاصة من طرف الشركاء الأجانب لشركة سوناطراك بسبب العملية الإرهابية على قاعدة الحياة(La base de vie) بمنطقة تنقوتورين بـ عين أمناس بولاية إيليزي، والتي كان لها أثر كذلك على بعض الحقول البترولية الأخرى، حيث عرفت صادرات المحروقات في ذات السنة انخفاضا بـ 28.2 مليون برميل من النفط الخام، 1.8 مليون برميل من غاز البترول المميع، 1.2 مليون م3 من الغاز الطبيعي**(Banque d'Algérie, 2015, p167)**، حيث انخفضت أرباح الشركاء التجاريين في القطاع بنسبة 6.79%، الأمر الذي انعكس هو الآخر على إيرادات الجباية البترولية والتي قدر انخفاضها بـ 9.27%.

إن تطور صادرات المحروقات في الجزائر كان له أثر على إيرادات الجباية البترولية وخاصة في ظل تطور الشراكة الأجنبية بعد قانون 91-21، كون زيادة الكميات المصدرة تؤدي إلى توسع الوعاء الجبائي للجباية البترولية، وبالأخص الرسم على الدخل البترولي والرسوم على الأرباح الاستثنائية و رسم التحويلات المالية للأجانب.

المحور الثالث: دراسة قياسية لمحددات الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014.

من خلال الدراسة التحليلية السابقة والتي أثبتت تأثير أسعار البترول، سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي وصادرات المحروقات على تغيرات إيرادات الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014، ومن خلال هذا التحليل سوف نحاول صياغة نموذج قياسي يوضح مدى قدرة المتغيرات السابقة في تفسير متغير إيرادات الجباية البترولية في الجزائر.

1- صياغة النموذج الخاص بمحددات الجباية البترولية

تعد مرحلة صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج و أصعبها حيث يتم تحديد المتغيرات التي يمكن أن تأثر في الجباية البترولية.

أ - **المتغير التابع:** ويتمثل في الجباية البترولية، ونرمز لها بالرمز FP ومعبر عنها بالمليار دينار جزائري، ويبلغ عدد المشاهدات للمتغير 35 مشاهدة وذلك خلال الفترة 1980-2014، وجمعت قيم المتغير من خلال:

- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي سنة 2004 وذلك للفترة (1980-1999).
- وزارة المالية، مديرية السياسات والتوقعات، خلال الفترة (2000-2014)

أ- **المتغيرات التفسيرية -المستقلة - :**

- **المتغير المستقل الأول:** ويتمثل في سعر البترول الجزائري (صحاري بلاند) ، ونرمز له بالرمز PP ومعبر عه بالدولار للبرميل، ويبلغ عدد المشاهدات للمتغير 35 مشاهدة وذلك خلال الفترة 1980-2014، وجمعت قيم المتغير من خلال التقارير السنوية (2000-2015) لمنظمة الدول المصدرة للبترول OPEC، والشكل الموالي يوضح تطور سعر البترول خلال الفترة 1980-2014.
- **المتغير المستقل الثاني:** ويتمثل في سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، ونرمز له بالرمز TCH، ومعبر عنه بالدينار الجزائري، ويبلغ عدد المشاهدات للمتغير 35 مشاهدة وذلك خلال الفترة 1980-2014، وجمعت قيم المتغير من خلال:
  - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي سنة 2004 وذلك للفترة (1980-1999).
  - النشرات الإحصائية لبنك الجزائر وذلك للفترة (2000-2014).
- **المتغير المستقل الثالث:** ويتمثل في صادرات المحروقات والتي يرمز لها بالرمز EX، ومعبر عنه بالمليون دينار جزائري، ويبلغ عدد المشاهدات للمتغير 35 مشاهدة وذلك خلال الفترة 1980-2014، وجمعت قيم المتغير من موقع الديوان الوطني للإحصاءات ONS.

بعد أن قمنا بتعريف متغيرات النموذج القياسي وتجميع البيانات الخاصة بكل متغير يتم تحديد الشكل الرياضي لنموذج القياسي: $FP=f(PP;TCH;EX)$

وباستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لتقدير النموذج و بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية يكون الشكل الرياضي للمعادلة من الشكل التالي :

$$FP=C+\beta_1 PP+\beta_2 TCH+\beta_3 EX+\varepsilon_t$$

حيث أن:FP:الجباية البترولية، PP:سعر البترول لصحاري بلاند، TCH:سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، EX: صادرات المحروقات الجزائرية، β_2 β_1: تمثل معلمات النموذج، t= يعبر عن عدد المشاهدات، ε: المتغير العشوائي.

2- تقدير النموذج الخطي للجباية البترولية

بعد تحديد النموذج المراد قياسه تأتي مرحلة تقدير النموذج من جمع البيانات التي تخص المؤشرات الاقتصادية التي تخص النموذج، ثم اختيار طريقة القياس الملائمة للنموذج،أما فيما يخص نموذجنا سوف نعتمد على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS التي تعطي أفضل مقدر خطي غير متحيز في قياس النموذج لأنها تعتبر من أفضل الطرق من وجهة نظر المعايير الإحصائية والاقتصادية، وبعد عدة محاولات ومن خلال البرنامج الإحصائي Eviews، وجد أن الصيغة الأكثر ملائمة والتي تعطي أفضل النتائج هي الصيغة اللوغاريتمية، وبعد إدخال البيانات في البرنامج كانت نتائج تقدير النموذج على النحو التالي**(الملحق رقم 01)**

من خلال الجدول أعلاه نستطيع صياغة معادلة النموذج المصحح كالتالي:

$$LFP= -0.81+0.31\ LPP+0.41\ LTCH+0.67LEX$$

$$(4.73)\ )t_c\ \ (5.18)\ \ (2.32)\ \ (2.43$$

$$R^2=0.99\ \ \ (R^2\ )^{-}=0.99\ \ N=33$$

$$F=\ 4020.96\ \ F.Prob=\ 0.0000\ \ DW\ =\ 1.68$$

- **اختبار معلمات النموذج:** يتم اختبار معلمات النموذج من الناحية الاقتصادية لتحديد مدى مطابقتها للتوقعات المسبقة ومن الناحية الإحصائية لتحديد مدى معنويتها الإحصائية.

التحليل الاقتصادي لنموذج: PP: تدل الإشارة في معادلة الانحدار المتعدد بالنسبة لمعامل هذا المتغير β_1على وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل سعر البترول و المتغير التابع الجباية البترولية وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير سعر البترول بـ 1% فان الجباية البترولية ستتغير بـ 0.31 % ومنه فان المتغير مقبول اقتصاديا.

TCH: تدل الإشارة في معادلة الانحدار المتعدد بالنسبة لمعامل هذا المتغير β_2على وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي و المتغير التابع الجباية البترولية وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير سعر الصرف بـ 1% فان الجباية البترولية ستتغير بـ 0.41 % ومنه فان المتغير مقبول اقتصاديا.

EX: تدل الإشارة في معادلة الانحدار المتعدد بالنسبة لمعامل هذا المتغير β_3 على وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل صادرات المحروقات و المتغير التابع الجباية البترولية وهذا ما يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير صادرات المحروقات بـ 1% فان الجباية البترولية ستتغير بـ 0.67 % ومنه فان المتغير مقبول اقتصاديا.

التحليل الإحصائي للنموذج: عند إجراء الاختبار لفرضيات النموذج الانحدار الخطي المتعدد نأخذ مجموعة من المعايير القياسية الإحصائية، وسيتم اختبار النماذج المقدرة باستعمال معايير إحصائية بهدف اختبار مدى الثقة الإحصائية في المقدرات الخاصة بمعلمات النموذج حيث يتم اختبار المعنوية الجزئية للمعلمات باستخدام إحصائية ستيودنت واختبار المعنوية الكلية لنموذج باستخدام إحصائية فيشر ومعامل التحديد، تم دراسة مدى استقرار معلمات النموذج المقدر.

اختبار معنوية المعلمات الجزئية:لإجراء اختبار معنوية المعلمات نستخدم إحصائية ستيودنت لاختبار معنوية معلمات النموذج و بما ان عدد المشاهدات كان اكبر من 30 نلجأ إلى التوزيع الطبيعي ستيودنت عند المعنوية 0.05، وعليه كانت نتائج الاختبار كما يلي:

-**من أجل المعامل c الثابت:** حيث$t_c=5.18$ وهي أكبر من $t_t=2.0345$، وعليه نرفض فرضية العدم و نقبل الفرض البديل، أي ان المعلمة β_0 لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

- **معامل سعر البترول PP:** حيث: $t_c=2.32$ هي أكبر من $t_t=2.0345$، وعليه نرفض فرضية العدم و نقبل الفرض البديل، أي أن معامل سعر البترولβ_1 له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

- **معامل سعر البترول TCH:** حيث: $t_c=2.43$ هي أكبر من $t_t=2.0345$، وعليه نرفض فرضية العدم و نقبل الفرض البديل، أي أن معامل سعر الصرف β_2 له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

- **معامل صادرات المحروقات EX:** حيث: $t_c=4.73$ هي أكبر من $t_t=2.0345$، وعليه نرفض فرضية العدم و نقبل الفرض البديل، أي أن معامل سعر الصرف β_3 له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

- اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

اختبار فيشرF: يهدف هذا الاختبار إلى إيجاد المعنوية الكلية لنموذج من خلال الفرضية يقوم بإجراء المقارنة بين القيمة P المقدرة لفيشر و القيمة الجدولة التي يتم استنتاجها عند مستوى المعنوية 5%و عدد المشاهدات والمتغير التابع

حيث لدينا: $F_c=4020.96$، $t(4.25)=2.76$ ⟦F⟧_t ومنه النموذج جيد.

بما ان: F_C>F_T إذن سوف ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة، إذن النموذج ككل له معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 5%.

جودة توفيق النموذج:

- **معامل التحديد R2**: يقدر معامل التحديد بـ 0.997، والذي يدل على أن 99.7% من التغير في الجباية البترولية مفسر من قبل المتغيرات المستقلة، وهذا ما يدل على ان هناك ارتباط قوي بين متغيرات النموذج، أما بالنسبة للقيمة المتبقية 0.03% فيمكن نسبها للعوامل الأخرى غير المدرجة في النموذج التي تتضمن الحد العشوائي .

وحسب قيمة D-W المحسوبة والتي تساوي 1.68 نجد أنها تقع في منطقة عدم وجود الارتباط الذاتي، وهذا ما يدل على انه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

- اختبار فرضيات المربعات الصغرى:

بعدما قمنا بتقدير النموذج عن طريق الانحدار الذاتي الخطي المتعدد قد يصادفنا أخطاء في التقدير عند استخدام النموذج المقدر لذلك لابد من إجراء بعض الاختبارات قبل الاعتماد عليه لتنبؤ و المشاكل التي قد تواجهه.

- **مشكلة عدم تجانس التباين:** من بين فرضيات نماذج الانحدار هو ثبات التباين لحد الخطأ، ومن أجل التحقق من هذه الفرضية، نقوم باختبار عدم تجانس التباين عن طريق اختبار WHITE، من خلال Test de white نحصل على النموذج التالي.**(الملحق رقم 02)**

لدينا:

F_t=2.76 ,F_C=1.12 إذن:Prob F=0.37>0.05,F_c<F_t

وحسب إحصائية مضاعف لاغرو نج نجد:LM=N×R^2~X^2 (4)

LM=33×0.20615=6.802

ولدينا القيمة الجدولية: LM<X^2 (6):نجد ومنه 12.592=(6) 2^⟦X⟧

ومنه يمكن القول أن هناك تجانس في تباين الأخطاء.

- **مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء:** وللتأكد من عدم وجود هذا المشكل نستعمل اختبار Breusch- Godfrey، **(الملحق رقم 03)**

لدينا:

F_t=2.76 ,F_C=1.04 إذن:Prob F=0.36>0.05,F_c<F_t

(N.R2) Prob=0.306>0.05 ومنه نقبل H0 أي أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

التوزيع الطبيعي للأخطاء: Test de Jarque-Bera (الملحق رقم 04)

لدينا: J-B Prob=0.38>0.05 ومنه نقبل H0 أي أن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي.

- **اختبار استقرارية معلمات النموذج:Test de Chow (الملحق رقم 05)**

لدينا:

إذن :Prob F=0.24>0.05,F_c<F_t F_t=2.76 ,F_C=1.44

ومنه نقبل فرضية العدم، أي أن معلمات النموذج مستقرة.

من خلال النتائج الجيدة التي أظهرتها اختبارات النموذج السابق، والتي أكدت على أن متغيرات سعر النفط، سعر الصرف وصادرات المحروقات هي المحددات الرئيسية لإيرادات الجباية البترولية في الجزائر بنسبة 99%، وهو ما يتوافق مع تحليلاتنا للإحصائيات التي وردت في المحور الثاني.

خاتمة:

يأخذ النظام الجبائي المطبق على نشاطات البحث والاستكشاف و/أو استغلال المحروقات في الجزائر حيزا كبيرا وهاما ضمن السياسة الطاقوية والسياسة الاقتصادية عموما، نظرا للإيرادات الكبيرة والضخمة المحصلة لصالح ميزانية الدولة، حيث تعتبر إيرادات الجباية البترولية المغذي الأساسي للخزينة العمومية ودورها في تمويل الادخار والاستثمار العموميين، ويمول صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر من خلال فوائض الجباية البترولية، والذي عمل خلال الفترة 2000-2006 على تخفيض المديونية الخارجية إلى أدنى مستوى، بالإضافة إلى تمويل عجز الخزينة العمومية إلى يومنا هذا. ومن زاوية أخرى عرفت الجباية البترولية تقلبا من حين لآخر خاصة في ظل الأزمات النفطية، وهو ما يبرز لنا دور سعر البترول في تحديد هذه الإيرادات، بالإضافة إلى التدهور الذي عرفه سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي، وكذا الصادرات النفطية التي لها دور مهم في تطور الحصيلة المالية للجباية البترولية.

- **نتائج الدراسة:** من خلال الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

تتكون القاعدة الجبائية لنشاطات البحث والاستكشاف و/أو استغلال المحروقات في الجزائر في ظل قانون المحروقات 07/05 من عدة ضرائب ورسوم أهمها:الرسم المساحي، الإتاوة، الضريبة على النتيجة، الرسم على الدخل البترولي؛تضمن قانون المحروقات 01/13 المعدل والمتمم للقانون 07/05 الإطار القانوني للنظام الجبائي المطبق على البحث والاستكشاف و/أو استغلال المحروقات غير التقليدية في الجزائر، نظرا للتطورات التي تعرفها السوق النفطية والتوجه نحو استغلال الطاقات الأحفورية غير التقليدية (نفط/غاز صخري)؛ ترتبط إيرادات الجباية البترولية بأسعار البترول من خلال القاعدة الجبائية، التي تعتمد ضمن حساباتها على سعر البترول؛إن تدهور قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي يعمل على تضخيم حجم الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية أكثر من قيمتها الحقيقية، بالأخص في حال تراجع إيرادات الجباية البترولية وذلك لتعويض خسارة الميزانية؛إن التغير في الكميات المصدرة للمحروقات تؤدي إلى تغير نسبي في الوعاء الجبائي للجباية البترولية، وبالأخص الرسم على الدخل البترولي والرسوم على الأرباح الاستثنائية و رسم التحويلات المالية للأجانب؛أثبتت الدراسة

القياسية قوة التفسير لمتغير سعر النفط لإيرادات الجباية البترولية في الجزائر، حيث ترتبط بعض مكونات الجباية البترولية بأسعار النفط، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛أكدت الدراسة القياسية صحة الفرضية الثانية وذلك من خلال قوة العلاقة بين سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي والجباية البترولية، حيث تخفيض قيمة الدينار تؤدي إلى زيادة موارد الجباية البترولية المقومة بالدينار لمنح نوع من الطمأنينة لدى الحكومة لزيادة الإنفاق العام، والعكس في حالة الانخفاض لتعويض عجز الميزانية؛

بينت الدراسة القياسية قوة العلاقة بين صادرات المحروقات والجباية البترولية في الجزائر، وذلك لارتباط الشركات البترولية (سوناطراك أو الشركات الأجنبية) ببعض الرسوم والضرائب المفروضة على هذه الشركات خاصة الرسم على الدخل البترولي والضريبة على النتيجة، وهو ما يؤكد الفرضية الثالثة.

– **توصيات:** على ضوء النتائج السابقة يمكن تقديم التوصيات التالية:

– العمل على ترسيخ مبادئ الحوكمة (المساءلة والشفافية) على إيرادات الميزانية العامة وبالخصوص إيرادات الجباية البترولية؛

– التغيير في نمط عمل صندوق ضبط الإيرادات (فائض الجباية البترولية) من تمويل عجز الخزينة العمومية إلى تمويل الاستثمارات العمومية في القطاعات المنتجة (الفلاحة، السياحة)؛

– تخفيف الضغط على الجباية البترولية في ميزانية الدولة من خلال ضبط وتقليص نفقات التسيير؛

– العمل على مواكبة النظام الجبائي العام مع متطلبات السوق الوطنية، مثل رفع معدل الرسم على القيمة المضافة على الواردات (27% مثلا) على السلع الكمالية والمنتجة محليا(تقليص فاتورة الواردات)،إضافة شرائح جديدة على سلم الدخل الإجمالي (الشريحة العليا)، التخلي وبصفة نهائية عن سياسة الإعفاءات الجبائية في جميع القطاعات ما عدا قطاع الفلاحة والسياحة؛

– دمج الشركات العمومية مع القطاع الخاص ((P=Privé, Publique, Participation3 وذلك لتحقيق قفزة نوعية في تنويع مصادر الدخل وتحقيق الرفاهية وجودة الخدمة، بالإضافة إلى تخفيف الضغط عن الخزينة العمومية(عمليات التطهير) وكذا زيادة موارد جبائية كبيرة من جهة أخرى.

قائمة المراجع:

أولا – المراجع باللغة العربية:

– نعمان سعيدي، البعد الدولي للنظام النقدي الدولي، دار بلقيس، الجزائر، 2011.

وزارة الطاقة، حصيلة انجازات قطاع الطاقة 2000–2008، طبعة 2009.

– وزارة الطاقة والمناجم، مجلة الطاقة والمناجم، العدد 10، مارس 2009.

ب– باللغة الاجنبية:

- Banque d'Algérie, rapport annuelle 2014, Alger, édition 2015.

- Journal officiel de la république algérienne, Article 85, Ordonnance N° 13/01 du 24 février 2013 modifiant et complétant la loi N° 05/07 du 28/07/2005 relative aux hydrocarbures, N° 11, février 2013.

- Journal officiel de la république algérienne, Article 88 Replié, Ordonnance N° 13/01 du 24 février 2013 modifiant et complétant la loi N° 05/07 du 28/07/2005 relative aux hydrocarbures, N° 11, février 2013.

- Journal officiel de la république algérienne, Article 101 Replié, Ordonnance N° 06/10 du 29 juillet 2006 modifiant et complétant la loi N° 05/07 du 28/07/2005 relative aux hydrocarbures, N° 48, Juillet 2006.

- Journal officiel de la république algérienne, Article 84, Ordonnance N° 13/01 du 24 février 2013 modifiant et complétant la loi N° 05/07 du 28/07/2005 relative aux hydrocarbures, N° 11, février 2013.

-Journal officiel de la république algérienne, Article 87 Replié, Ordonnance N° 13/01du 24 février 2013 modifiant et complétant la loi N° 05/07 du 28/07/2005 relative aux hydrocarbures, N° 11, février 2013.

- Journal officiel de la république algérienne, Article 88, Ordonnance N° 06/10 du 29 juillet 2006 modifiant et complétant la loi N° 05/07 du 28/07/2005 relative aux hydrocarbures, N° 48, Juillet 2006.

- Journal officiel de la république algérienne, Articles 31, Loi N° 05/07 du 28/07/2005 relative aux hydrocarbures, N° 50, Juillet 2005.

- Journal officiel de la république algérienne, Articles 52, Loi N° 05/07 du 28/07/2005 relative aux hydrocarbures, N° 50, Juillet 2005.

- Journal officiel de la république algérienne, Articles 53, Loi N° 05/07 du 28/07/2005 relative aux hydrocarbures, N° 50, Juillet 2005.

- Journal officiel de la république algérienne, Articles 67, Loi N° 05/07 du 28/07/2005 relative aux hydrocarbures, N° 50, Juillet 2005.

- Journal officiel de la république algérienne, Articles 76, Loi N° 15/18 du 30/12/2015 comprendre la loi de finance 2016, N° 2, 31 Décembre 2015.

- Journal officiel de la république algérienne, Articles 83, Régime fiscal applicable aux activités de recherche et/ou d'exploitation, Loi N° 05/07 du 28/07/2005 relative aux hydrocarbures, N° 50, Juillet 2005.

- KPMG, Algérie guide des hydrocarbures 2007, publication annuelle, 01 juillet 2007, Alger.

- OPEC, monthly oil market report, feature article: review 2015-outlook for 2016, 10 December 2015, Vienna.

قائمــة الملاحق

أ- الجداول:

الجدول رقم 01: قيمة الرسم المساحي بالدينار الجزائري/كلم^2

السنوات / المناطق	مدة البحث			مدة الاستبقاء المحددة في المادة 42+ مدة استثنائية المحددة في المادة 37	مدة الاستغلال
	من 1 إلى 3 سنوات	من4إلى5 سنوات	من 6 إلى 7 سنوات		
المنطقة أ	4000	6000	8000	400000	16000
المنطقة ب	4800	8000	12000	560000	24000
المنطقة ج	6000	10000	14000	720000	28000
المنطقة د	8000	12000	16000	800000	32000

المصدر: المادة 84 من قانون المحروقات 05-07.

الجدول رقم02: معدل الإتاوة على أساس المتوسط الشهري للإنتاج **الوحدة: ب م ب/يوميا**

المنطقة / متوسط الإنتاج		المنطقة أ	المنطقة ب	المنطقة ج	المنطقة د
من 00 إلى 20000	ب م ب/ يوميا	%5.5	%8	% 11	% 12.5
من 20001 إلى 50000	ب م ب/ يوميا	%10.5	% 13	% 16	% 20
من 50001 إلى 100000	ب م ب/ يوميا	%15.5	% 18	% 20	% 23
أكثر من 100000	ب م ب/ يوميا	%12	% 14.5	% 17	% 20

المصدر: المادة 85 من قانون المحروقات 05-07.

الجدول رقم 03: معدلات تطبيق الرسم على الدخل البترولي TRP:

الاهتلاكات	المنطقة	المعدل
القيمة المتراكمة للإنتاج (PV) بـ 10^9 دج.	السقف الأول S1	70
	السقف الثاني S2	385
	السقف المتوسط	385> PV > 70
معدل الرسم على الدخل البترولي TRP	المستوى الأول	%30
	المستوى الثاني	%70
	المستوى المتوسط	$\frac{40}{(S2-S1)}(PV-S1)+30$

المصدر: المادة 87 من قانون الحر وقات 05-07.

جدول 4: الرسم المساحي لمساحات البحث عن المحروقات غير التقليدية

السنوات / المناطق	مدة البحث			مدة الاستبقاء المحددة في المادة 42+ مدة استثنائية المحددة في المادة 37	مدة الاستغلال
	من 1 إلى 3 سنوات	من4إلى5 سنوات	من 6 إلى 7 سنوات		
	4000	6000	8000	400000	16000

المصدر: المادة 84 من قانون المحروقات 13-01.

ب- الأشكال:

الشكل رقم (1): أثر تقلبات أسعار النفط على تطور ايرادات الجباية البترولية خلال الفترة

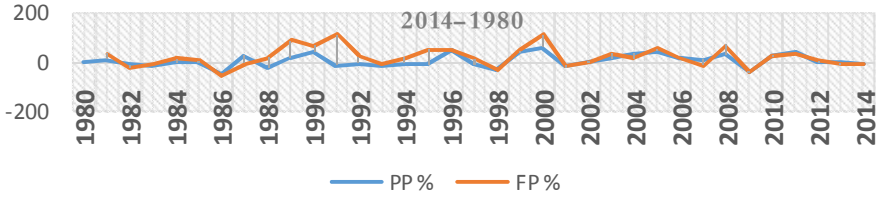

الشكل رقم02:تطور النمو السنوي لايرادات الجباية البترولية بالدينار الجزائري والدولار الأمريكي خلال الفترة 2014-1980

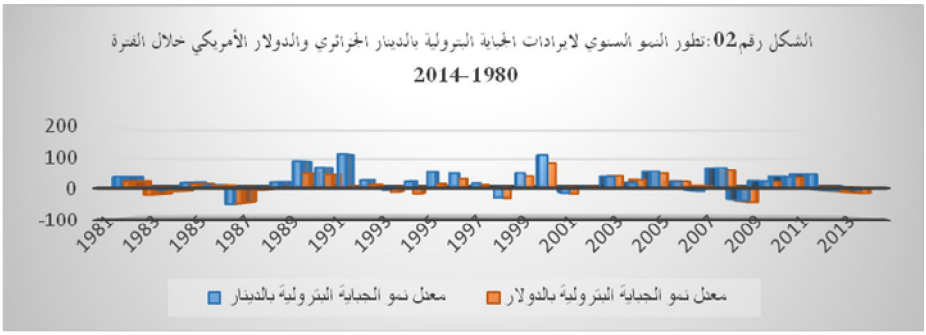

الشكل رقم 03 : تطور الجباية البترولية و صادرات المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2014 -1980

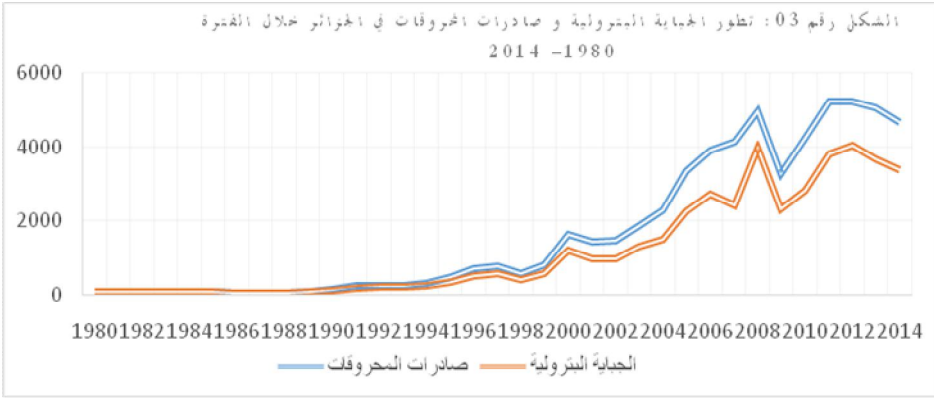

الملحق رقم01

LS // Dependent Variable is LOG(FP)
Date: 01/21/16 Time: 20:35
Sample: 1982 2014
Included observations: 33

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.816680	0.157408	-5.188285	0.0000
LOG(PP)	0.317687	0.136533	2.326820	0.0272
LOG(TCH)	0.415220	0.170494	2.435401	0.0213
LOG(EX)	0.675162	0.142668	4.732405	0.0001

R-squared	0.997602	Mean dependent var	6.048386
Adjusted R-squared	0.997354	S.D. dependent var	1.796251
S.E. of regression	0.092405	Akaike info criterion	-4.649938
Sum squared resid	0.247621	Schwarz criterion	-4.468543
Log likelihood	33.89901	F-statistic	4020.961
Durbin-Watson stat	1.683745	Prob(F-statistic)	0.000000

الملحق رقم02

White Heteroskedasticity Test:

F-statistic	1.125300	Probability	0.375307
Obs*R-squared	6.802965	Probability	0.339454

الملحق رقم03

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.042180	Probability	0.366444
Obs*R-squared	2.364977	Probability	0.306515

الملحق رقم04

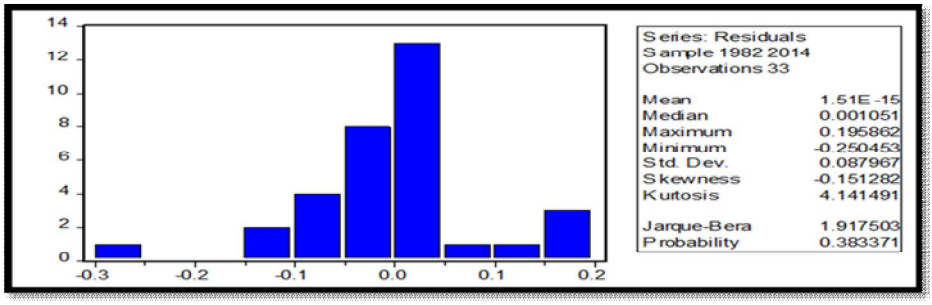

الملحق رقم05

Chow Breakpoint Test: 2000

F-statistic	1.440819	Probability	0.249932
Log likelihood ratio	6.845711	Probability	0.144270